الأمم المتحدة

A/AC.109/2014/15

الجمعية العامة

Distr.: General
12 March 2014
Arabic
Original: English

اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

جزر فوكلاند (مالفيناس)*

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

الصفحة

أولا – لمحة عامة ٣
ثانيا – المسائل الدستورية والسياسية ٣
ثالثا – الميزانية ٥
رابعا – الأحوال الاقتصادية ٥
ألف – لمحة عامة ٥
باء – مصائد الأسماك والثروة الحيوانية ٥
جيم – السياحة ٦
دال – النقل والاتصالات والمرافق العامة ٦

ملاحظة: المعلومات الواردة في ورقة العمل هذه مستقاة من المعلومات التي أحالتها إلى الأمين العام الدولة القائمة بالإدارة بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة في ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣، بالإضافة إلى المعلومات التي قدمتها حكومة الأرجنتين والمعلومات المتاحة في المصادر العامة. وترد تفاصيل أخرى في ورقات العمل السابقة، وهي متاحة في الموقع www.un.org/en/decolonization/workingpapers.shtml.

* ثمة نزاع قائم بين حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بشأن السيادة على جزر فوكلاند (مالفيناس) (انظر ST/CS/SER.A/42).

040414 040414 14-00564X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

هاء – البيئة والهيدروكربونات ٧
خامسا – الأحوال الاجتماعية ٩
ألف – لمحة عامة ٩
بـاء – الصحة العامة ٩
جيم – الضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية ٩
دال – التعليم ١٠
سادسا – إزالة الألغام والمسائل المتصلة بها ١٠
سابعا – الاشتراك في المنظمات والترتيبات الإقليمية ١١
ثامنا – نظر المنظمات والمنتديات الحكومية الدولية في المسألة ١١
تاسعا – وضع الإقليم في المستقبل ١٢
ألف – موقف الدولة القائمة بالإدارة ١٢
بـاء – موقف حكومة الأرجنتين ١٣
عاشرا – نظر الأمم المتحدة في المسألة ١٤
ألف – اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ١٤
بـاء – لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) ١٦
جيم – الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة ١٩

أولا – لمحة عامة

١ – جزر فوكلاند (مالفيناس) هي إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي تقوم بإدارته المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ويتألف من جزيرتين كبيرتين تعرفان بفوكلاند الشرقية وفوكلاند الغربية، فضلا عن مئات الجزر الصغيرة، وتبلغ مساحته الكلية نحو ١٧٣ ١٢ كيلومترا مربعا. وتقع جزر فوكلاند (مالفيناس) في جنوب المحيط الأطلسي، نحو ٧٧٠ كيلومترا إلى الشمال الشرقي من كيب هورن، وقرابة ٤٨٠ كيلومترا إلى الشرق من أمريكا الجنوبية القارية. ومن جزر فوكلاند (مالفيناس) تُدار جزر جورجيا الجنوبية الواقعة على بُعد ٣٠٠ ١ كيلومتر تقريبا جنوب شرق مجموعة جزر فوكلاند (مالفيناس) وجزر ساندويتش الجنوبية الواقعة على بُعد ٧٥٠ كيلومترا تقريبا جنوب شرق جورجيا الجنوبية، باعتبار كل منهما إقليما منفصلا؛ ويتولى حاكم جزر فوكلاند (مالفيناس) حاليا منصب مفوض جزر جورجيا الجنوبية وساندويتش الجنوبية. ويزيد عدد سكان جزر فوكلاند (مالفيناس) على ٥٠٠ ٢ نسمة (ولا يشمل هذا العدد السكان الغائبين مؤقتا والمدنيين المرتبطين بالعمل مع وزارة الدفاع)، وهذا هو أكبر عدد سُجل للسكان منذ عام ١٩٣١. وثمة نزاع قائم بين حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة بشأن السيادة على جزر فوكلاند (مالفيناس)، كما قررتها الجمعية العامة في قرارها ٢٠٦٥ (د-٢٠) والقرارات ذات الصلة اللاحقة بشأن مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس).

ثانيا – المسائل الدستورية والسياسية

٢ – الدستور الذي أقر في عام ٢٠٠٨ وبدأ نفاذه في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ (الصك القانوني لعام ٢٠٠٨، رقم ٢٨٤٦)، يُقابل باحتجاج من الأرجنتين (انظر A/63/542، المرفق الأول). وبموجب هذا الدستور، ينتخب أعضاء الهيئة التشريعية رئيسا يترأس جلسات الجمعية التشريعية. ويعيِّن الحاكم رئيسا تنفيذيا بالاتفاق مع الجمعية التشريعية كرئيس للخدمة العامة من أجل تنفيذ السياسات. أما مسائل السياسة العامة، فينظر فيها المجلس التنفيذي الذي يتألف من ثلاثة من أعضاء الجمعية التشريعية ينتخبون سنويا من بين أعضائها، بالإضافة إلى عضوين بحكم منصبهما ليس لهما الحق في التصويت. ويحق للنائب العام وقائد القوات البريطانية في الجزر حضور اجتماعات المجلس التنفيذي، إلا أنه لا يحق لهما التصويت. ويضطلع الحاكم، الذي تعينه المملكة المتحدة، بالمسؤولية عن السياسة الخارجية والدفاع. وبموجب أحكام الدستور، يجوز للحاكم، بناء على مشورة الجمعية

التشريعية وموافقتها، أن يضع قوانين لإقرار السلام والنظام والحكم الرشيد في الإقليم، في حين يُحتفظ للتاج البريطاني بالسلطة الكاملة لإصدار هذه القوانين.

٣ - ومن أعضاء الجمعية التشريعية الثمانية الذين انتخبوا في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ لفترة أربع سنوات ينتمي خمسة إلى الدائرة الحضرية للإقليم (ستانلي) وثلاثة إلى الضواحي (أي خارج البلدة الوحيدة الموجودة في الإقليم). وقد تولى الحاكم نايغل هايوود مهام منصبه في عام ٢٠١٠، ومن المتوقع أن يخلفه كولن روبرتس في نيسان/أبريل ٢٠١٤. ومن المتوقع إجراء الانتخابات العامة التالية لأعضاء الجمعية التشريعية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

٤ - وخلال عام ٢٠١٣ وأوائل عام ٢٠١٤، واصلت الأرجنتين والمملكة المتحدة تكرير بيان موقفيهما بشأن مختلف الجوانب الدستورية والعسكرية والاقتصادية للنزاع على سيادة الإقليم. وشمل ذلك إرسال الأرجنتين رسائل خطية وإصدار نشرات صحفية في ١٠ حزيران/يونيه لدى الاحتفال بمناسبة ”يوم تأكيد حقوق الأرجنتين في جزر مالفيناس“ والمناطق الأخرى؛ وإدلاء رئيسة الأرجنتين بملاحظات في اجتماع لمجلس الأمن عُقد في آب/أغسطس حينما كان بلدها يتولى رئاسة المجلس، كما شمل إرسال رسائل أخرى مثل مذكرة وجهت إلى الأمم المتحدة في ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. وشمل أيضا إرسال المملكة المتحدة رسائل خطية وإدلائها ببيانات أمام الأمم المتحدة، مثل إرسال رسالة إلى الأمم المتحدة مؤرخة ١٠ شباط/فبراير ٢٠١٤ ورسائل وبيانات في أماكن أخرى ترفض المطالبات الإقليمية وغيرها من المطالبات التي تقدمها الأرجنتين، وتعلق أهمية كبيرة على مبدأ تقرير المصير (انظر A/67/754، و A/67/832، و A/67/865، و A/67/880، و A/67/954، و A/68/698 و A/68/747).

٥ - ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، صوت في ١٠ و ١١ آذار/مارس ٢٠١٣ ما مجموع نسبته ٩٩,٨ في المائة من الناخبين في استفتاء بالموافقة على بقاء الوضع السياسي الراهن للجزر بوصفها إقليما من أقاليم ما وراء البحار التابعة للمملكة المتحدة، حيث بلغت النسبة الإجمالية لمشاركة الناخبين ٩٢ في المائة؛ وبذلك يكون سكان الجزر قد أعربوا، في رأيها، عن حقهم في تقرير المصير على النحو الممنوح في المادة ١ (٢) من ميثاق الأمم المتحدة، والمادة ١ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وقرار الجمعية العامة ٢٦٢٥ (د-٢٥).

٦ - ومن جانبها، رفضت الأرجنتين مرارا هذه الممارسة باعتبارها غير مشروعة بموجب قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بشأن مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس) وبوصفها تشويها خطيرا لروح تقرير المصير (انظر أيضا الفرع عاشرا - باء أدناه). وقد أيدت موقف الأرجنتين بلدان أخرى ومنظمات إقليمية مثل التحالف البوليفاري لشعوب أمريكا اللاتينية،

والسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، واتحاد أمم أمريكا الجنوبية، والتي بينت أن الاستفتاء لا يُغير إطلاقا من جوهر مسألة الجزر ولا يضع حدا للنزاع على السيادة.

٧ - وترد أدناه معلومات إضافية بشأن موقف كل من الدولة القائمة بالإدارة وحكومة الأرجنتين.

ثالثا - الميزانية

٨ - تمتد السنة المالية في الإقليم من ١ تموز/يوليه إلى ٣٠ حزيران/يونيه. ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، بلغت الميزانية التشغيلية للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ نحو ٥٤ مليون جنيه إسترليني. ويبذل الإقليم قصارى جهده للحفاظ على توازن الميزانية.

رابعا - الأحوال الاقتصادية

ألف - لمحة عامة

٩ - قدَّرت الدولة القائمة بالإدارة الناتج المحلي الإجمالي للجزر بمبلغ ١٤٢ مليون جنيه إسترليني في السنة. ويُقدر نصيب الفرد من هذا الناتج بما يناهز ٠٠٠ ٤٤ جنيه إسترليني. ولا تزال صناعة صيد الأسماك أهم قطاع في الاقتصاد (إذ تُشكل نحو ٦٠ إلى ٧٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي)، بينما يشهد قطاع السياحة وقطاعات أخرى، مثل إنتاج الثروة الحيوانية وتجهيزه، نموا في السنوات الأخيرة. ونسبة البطالة في جزر فوكلاند (مالفيناس) منخفضة جدا، إذ سجلت أقل من ١ في المائة في عام ٢٠١٢، حيث كان حوالي ٢٠ في المائة من العاملين يمارسون أكثر من عمل واحد. وفي عام ٢٠١٣، حددت خطة تنمية الهياكل الأساسية للإقليم المجالات الرئيسية التي يمكن أن تُسهم في دعم النمو الاقتصادي. ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، تنظر الجمعية التشريعية المنتخبة حديثا إلى هذه الخطة باعتبارها أولوية.

باء - مصائد الأسماك والثروة الحيوانية

١٠ - يُشكل سمك الحبَّار، بنوعيه الطويل الزعانف والقصير الزعانف، الدعامة الأساسية لمصائد جزر فوكلاند (مالفيناس) واقتصادها. ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، فإن إدارة مصائد الأسماك هي المسؤولة عن تسيير قطاع صيد الأسماك في الإقليم. ويفيد موجز صدر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ عن مؤسسة أكسفورد أناليتيكا أن الدخل السنوي للإقليم من مصائد الأسماك يبلغ أكثر قليلا من ٣٠ مليون دولار. وبطبيعة الحال تحد التربة

الحمضية وغير الخصبة للجزر، مقترنة بالمناخ المحيطي البارد وكثير الرياح، من زراعة الحقول وتؤدي إلى تركيز قطاع الزراعة على تربية الحيوانات. ولا يزال الصوف يمثل الصادرات البرية الرئيسية. وتتولى وزارة الزراعة مسؤولية إدارة ذلك القطاع، وقد عززت في الآونة الأخيرة تنمية صناعة اللحوم ومواءمة الزراعة لإنتاج أغنام مزدوجة الغرض تحقق أقصى عائدات من اللحوم والصوف. وينفذ الإقليم خطة عمل جارية مدتها خمس سنوات لدعم الزراعة. وأفادت التقارير أنه تم في عام ٢٠١٣ تجهيز ٠٠٠ ٥٨ من الأغنام والحملان.

جيم – السياحة

١١ – السياحة مساهم كبير في اقتصاد الإقليم، إذ تُقدر قيمة إسهامها بحوالي ٩,٥ ملايين جنيه إسترليني في السنة. ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، هناك توسع كبير في قطاع السياحة بجزر فوكلاند (مالفيناس)، حيث زاد عدد السائحين القادمين إلى الجزر بنسبة تزيد على ١٧ في المائة في عام ٢٠١٢؛ ومع ذلك، فقد أغلق موسم عام ٢٠١٢ للرحلات البحرية السياحية على عدد إجمالي لوصول الركاب قدره ٥٣٣ ٢٩ راكبا، مما يُشير إلى حدوث هبوط آخر في عدد ركاب سُفن الرحلات السياحية البحرية، الآخذ في الهبوط عاما بعد عام. وخلال عام ٢٠١٣، كان العمل جاريا في تحديث استراتيجية تنمية السياحة في الإقليم للمساعدة على دعم السياحة البرية المستدامة في الإقليم.

دال – النقل والاتصالات والمرافق العامة

١٢ – توجد في الإقليم طُرق يبلغ طولها حوالي ٠٠٠ ١ كيلومتر. ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، تواصل العمل في عام ٢٠١٣ في رفع كفاءة الطرق التي تصل بين المستوطنات والمزارع البعيدة. وبالإضافة إلى ذلك، فالمواصلات مكفولة إلى المستوطنات الواقعة في الجزر الشرقية والغربية والجزر البعيدة عن طريق خدمة للنقل البحري الساحلي، وخدمة للنقل المنتظم بالعبَّارات، وخدمات النقل الجوي المحلي.

١٣ – وفي عام ٢٠١٣، واصلت شركة الخطوط الجوية ”لان إيرلاينر“ توفير خدمة أسبوعية منتظمة بين بونتا أريناس، شيلي، وجزر فوكلاند (مالفيناس)، بما في ذلك التوقف مرتين شهريا في ريو غاليهوس، بالبر الرئيسي للأرجنتين، وفقا لأحكام البيان المشترك المؤرخ ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٩ بين الأرجنتين والمملكة المتحدة. وبموجب اتفاق شباط/فبراير ٢٠٠١ لتبادل المذكرات المتعلقة بالرحلات الجوية والملاحة الجوية، أجيز القيام برحلات جوية خاصة، كما أجيز القيام بعدد من رحلات الإجلاء الطبي من جزر فوكلاند (مالفيناس) إلى البر الرئيسي للأرجنتين وشيلي.

١٤ - وفي شباط/فبراير ٢٠١٠، واستجابة للأنشطة المتعلقة بالهيدروكربونات التي اضطلع بها في المياه المحيطة بجزر فوكلاند (مالفيناس)، أصدرت الأرجنتين المرسوم الرئاسي ٢٠١/٢٥٦ الذي يقضي بالحصول على أذن للسفن التي ترسو في الموانئ الأرجنتينية أو التي تعبر المياه الأرجنتينية. وفي هذا الصدد، وفي عدد من الاجتماعات التي عُقدت في عام ٢٠١٣ وأوائل عام ٢٠١٤، بما في ذلك الاجتماع السنوي لوزراء خارجية مجموعة الـ ٧٧ والصين، ومؤتمر القمة الأيبيرية - الأمريكية لرؤساء الدول والحكومات، والجماعة الكاريبية، وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بالإضافة إلى اجتماعات الدول الأعضاء في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، واتحاد أمم أمريكا الجنوبية، أشير إلى أن الجمعية العامة، دعت في القرار ٤٩/٣١ طرفي النزاع إلى الامتناع عن إدخال تعديلات من جانب واحد على الوضع القائم. وكان أعضاء السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي واتحاد أمم أمريكا الجنوبية قد سبق أن قرروا إغلاق موانئهم أمام ”السفن التي ترفع علم جزر مالفيناس غير الشرعي“. واستمر تنفيذ تلك القرارات في عام ٢٠١٣.

١٥ - وواصلت المملكة المتحدة، من جانبها، في عام ٢٠١٣، اعتبار أن مرسوم الأرجنتين الرئاسي ٢٠١/٢٥٦ السالف الذكر لا يتوافق مع القانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، والدفع بأنه من حق سكان الجزر، بموجب القانون الدولي، تنمية اقتصادهم، بما في ذلك الموارد الطبيعية، بما يعود بالنفع على الإقليم. وواصلت المملكة المتحدة أيضا، في رسائلها إلى الأمم المتحدة الاحتجاج على التدابير الرامية إلى عزل سكان الجزر والإضرار باقتصادهم، والتعبير عن الأمل في احترام رغباتهم، بما يتيح لهم تنمية اقتصادهم ووطنهم في سلام.

١٦ - وفيما يتعلق بالاتصالات السلكية واللاسلكية، أدى إدخال خدمة الربط العريضة النطاق في الوسط الريفي في جميع أنحاء الجزر إلى تحسن الحالة داخل الإقليم وخارجه. وترتبط بخدمة الإنترنت العريضة النطاق نسبة قدرها ٧٥ في المائة تقريبا من الأسر المعيشية. أما فيما يتعلق بالمرافق العامة، تفي مزرعة رئيسية لتوليد الطاقة الريحية بحوالي ٢٦ في المائة من احتياجات الكهرباء الحضرية. وتستخدم العنفات الهوائية في المزارع المترلية والمستوطنات الصغيرة.

هاء - البيئة والهيدروكربونات

١٧ - وفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، يعمل الإقليم على إقرار عدد من المعاهدات والاتفاقيات البيئية. وقد رفضت الأرجنتين، من جانبها، التطبيق الإقليمي لتلك المعاهدات والاتفاقيات من جانب المملكة المتحدة على أساس أن الإقليم والمناطق البحرية المحيطة به، يُشكلان جزءا لا يتجزأ من الأرجنتين.

١٨ - وفي عام ٢٠١٣، شملت المشاريع البيئية مواصلة حفظ طيور البطريق والطيور البحرية، والقضاء على الجرذان من مواقع الأحياء البرية الحساسة، وإجراء استعراض لشبكة المناطق المحمية. وفي أوائل عام ٢٠١٤، أفادت تقارير وسائط الإعلام وتقارير أخرى أن الإقليم لا توجد به معايير أساسية بشأن مراقبة التنمية، مثل تقييمات الأثر البيئي الرسمية لعمليات التنمية الرئيسية وخطط التنمية الاستراتيجية.

١٩ - وخلال عام ٢٠١٣، استمر التنقيب البحري عن الهيدروكربونات وسط احتجاج من الأرجنتين، ومن دول أعضاء أخرى ومنظمات إقليمية (انظر الفرع ثامنا أدناه). ووفقا لمصادر رسمية، اتخذت وزارة الطاقة الأرجنتينية خلال عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣، إجراءات إدارية ضد ست شركات تقوم بأنشطة غير مأذون بها للتنقيب عن الهيدروكربونات في المنطقة. ونتيجة لذلك ووفقا للمادة ٣ من القانون ٢٦٦٥٩، صدر ضد الشركات المخالفة حظر مدته من ١٥ إلى ٢٠ عاما على العمل في البلد.

٢٠ - وعقب البلاغ المشترك الذي أصدره مؤتمر القمة الرئاسي للسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، المعقود في مونتفيديو يومي ١٢ و ١٣ تموز/يوليه ٢٠١٣، اعتمد وزراء الطاقة في منظمة أمريكا اللاتينية لشؤون الطاقة، المجتمعون في بونتا كانا، الجمهورية الدومينيكية، قرارا في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، أكد على دعمهم على أشد نحو للحقوق المشروعة لجمهورية الأرجنتين في نزاع السيادة على جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها، والاعتراف بحق جمهورية الأرجنتين في اتخاذ الإجراءات القانونية ضد الأنشطة غير المأذون بها للتنقيب عن الكربون واستغلاله في الجرف القاري للأرجنتين.

٢١ - وعلاوة على ذلك، فإنه وفقا لمصادر رسمية، اعتمدت الأرجنتين في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، القانون ٢٦٩١٥ المُعدِّل للقانون ٢٦٦٥٩ المتعلق بالهيدروكربونات، يتضمن تعاريف جنائية ويفرض عقوبات جنائية على الذين يقومون بصورة مباشرة أو غير مباشرة من خلال طرف ثالث بأي نوع من أنشطة التنقيب عن الهيدروكربون أو استخراجه أو نقله و/أو تخزينه ضمن الجرف القاري للأرجنتين دون إذن من السلطات الأرجنتينية. وأرسلت الأرجنتين رسائل استشارية إلى الشركات التي تضطلع بشكل مباشر أو غير مباشر بهذه الأنشطة.

٢٢ - كذلك في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، أعربت الدولة القائمة بالإدارة للأرجنتين عن موقفها الذي مفاده أنه بموجب القانون الدولي لا يُشكل الجرف القاري جزءا من الأرجنتين؛ وأيدت حق سكان الجزر في تنمية مواردهم الطبيعية بما يعود بالمنفعة الاقتصادية عليهم، باعتبار ذلك جزءا لا يتجزأ من حقهم في تقرير المصير؛ ورفضت انطباق التشريع المحلي

للأرجنتين على الشركات التي تقوم بالأنشطة المتعلقة بالهيدروكربون على الجزر. ورفضت الأرجنتين رسميا، من جانبها، ذلك الموقف، واحتجت على المملكة المتحدة، وأكدت من جديد موقفها فيما يتعلق بالسيادة.

خامسا – الأحوال الاجتماعية

ألف – لمحة عامة

٢٣ – وفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، يحترم الإقليم المبادئ الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وقد وسَّعت الدولة القائمة بالإدارة نطاق العمل بأحكام الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية وغيرها من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، ومنها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، لتشمل جزر فوكلاند (مالفيناس).

٢٤ – وترفض الأرجنتين، من جانبها، دائما التطبيق الإقليمي الذي تقوم به المملكة المتحدة لمختلف الصكوك الدولية المذكورة أعلاه، بالإضافة إلى تسمية الإقليم بأنه من أقاليم ما وراء البحار التابعة للمملكة المتحدة، كما ترفض أي تسمية مشابهة أخرى.

باء – الصحة العامة

٢٥ – وفقا للمعلومات التي أحالتها الدولة القائمة بالإدارة، تُعد الحالة العامة للصحة العامة في الإقليم جيدة. إذ يتوافر العلاج الطبي وعلاج الأسنان مجانا لجميع المقيمين بموجب اتفاق صحي. وبالإقليم مستشفى واحد يضم مرافق حديثة مزودة بالعاملين الطبيين والعاملين في مجال طب الأسنان والممرضين، ولكنه لا يوجد به طبيب عيون مؤهل مقيم. وتتطلب حالات العلاج الأكثر تعقدا الإجلاء الطبي (انظر الفرع رابعا – دال أعلاه).

جيم – الضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية

٢٦ – وفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، ينص قانون المعاشات التقاعدية لجزر فوكلاند على إلزام جميع أرباب العمل والموظفين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٧ و ٦٤ عاما بسداد اشتراكات شهرية ثابتة. ولمعالجة حالات العسر والعجز، يُطبق نظام لِمنح الرعاية الاجتماعية والمعاشات التقاعدية. وطُبق مؤخرا حد أدنى للأجور. واعتبارا من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، يتعين على جميع أرباب العمل دفع حد أدنى للأجر في الساعة قدره ٥،٠٥ جنيهات إسترلينية للعاملين الذين تبلغ أعمارهم ١٨ سنة أو أكثر و ٣،١٠ جنيهات إسترلينية للعاملين الذين تبلغ أعمارهم ١٦ و ١٧ سنة.

دال – التعليم

٢٧ – التعليم في الإقليم مجاني وإلزامي لجميع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٥ و ١٦ سنة، وتتاح فرص التعليم ما قبل المدرسي (الحضانة) بدءا من سن الرابعة. ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، جرى في عام ٢٠١٣ تسجيل حوالي ٤٢٥ تلميذا (منهم ٤٢ تلميذا يقيمون في المناطق الريفية). ونسبة القيد لجميع الأطفال الذين هم في سن المدرسة في الجزر هي ١٠٠ في المائة. والنسبة الحالية للمعلمين إلى الطلاب في المدارس الابتدائية هي ١:٢٤ وفي المدارس الثانوية ١:١٣.

٢٨ – ووفقا للمعلومات المقدمة من الأرجنتين، يتمتع سكان جزر فوكلاند (مالفيناس) بحقوق متساوية للالتحاق بنظام التعليم العام الأرجنتيني. وترد معلومات إضافية عن هذا الموضوع في تقرير الأمين العام لعام ٢٠١٣ عن التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (A/68/66، الفرع ثانيا – باء).

سادسا – إزالة الألغام والمسائل المتصلة بها

٢٩ – تلتزم الدول الأطراف بموجب اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام لعام ١٩٩٧، المعروفة أيضا باسم اتفاقية أوتاوا، بإزالة الألغام المضادة للأفراد في المناطق الملغومة في غضون ١٠ سنوات من بدء نفاذ الاتفاقية، ما لم يُمنح تمديد بموجب الاتفاقية.

٣٠ – وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، تقرر في الاجتماع التاسع للدول الأطراف في اتفاقية أوتاوا منح المملكة المتحدة تمديدا حتى ١ آذار/مارس ٢٠١٩. ومضت المملكة المتحدة في إزالة أربع مناطق ملغومة في الإقليم في عام ٢٠١٠، واضطلعت بمرحلة متابعة مدتها ثلاثة أشهر لإبراء الأراضي في عام ٢٠١٢. ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، أنجز مشروع آخر لتطهير خمسة حقول ألغام في آذار/مارس ٢٠١٣، في حين بدأ في أواخر هذا العام استعراض الخيارات المطروحة لمشاريع إضافية لإزالة الألغام.

٣١ – وكما أفيد سابقا، وافق المؤتمر الاستعراضي الثاني لاتفاقية أوتاوا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ على طلب الأرجنتين تمديدا حتى ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠. وفي الاجتماع الثالث عشر للدول الأطراف في اتفاقية أوتاوا الذي عُقد في جنيف في الفترة من ٢ إلى ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، ذكرت الأرجنتين أنها ستضع بالتفصيل خطة لإزالة الألغام وتنفذها فور تمكنها من ممارسة سلطتها على المناطق المعنية، التي هي موضوع نزاع على السيادة، أو متى توصلت الأرجنتين والمملكة المتحدة إلى اتفاق بشأن إحراز تقدم في هذه الخطة.

سابعا – الاشتراك في المنظمات والترتيبات الإقليمية

٣٢ – وفقا للمعلومات التي قدمتها الدولة القائمة بالإدارة، تُشارك حكومة جزر فوكلاند (مالفيناس) في مختلف منتديات الكمنولث، وهي عضو في رابطة أقاليم ما وراء البحار التابعة للمملكة المتحدة، وفي منتدى تعاون أقاليم جنوب المحيط الأطلسي. وإضافة إلى ذلك، يُشارك ممثلوها أيضا في الاجتماعات الدولية الأخرى التي تؤثر على مصالح سكان الجزر من أجل التعبير عن آرائهم. وفي عام ٢٠١٣، شملت تلك الاجتماعات منتدى الاتحاد الأوروبي لرابطة بلدان وأقاليم ما وراء البحار المعقود في بروكسل في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، واجتماعا دوليا لمؤسسة بحوث مصائد الأسماك التجارية عُقد في رود أيلاند، الولايات المتحدة الأمريكية، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. ويتمثل موقف المملكة المتحدة في أن يحضر سكان الجزر جميع الاجتماعات التي تؤثر على مصالحهم كحق طبيعي لهم.

ثامنا – نظر المنظمات والمنتديات الحكومية الدولية في المسألة

٣٣ – خلال اجتماعات عُقدت في عام ٢٠١٣ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٤، تناولت كيانات حكومية دولية مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)، وأكدت من جديد، في جملة أمور، ضرورة أن تستأنف كل من الأرجنتين والمملكة المتحدة المفاوضات لإيجاد حل سلمي للنزاع على السيادة، ومن هذه الكيانات منظمات إقليمية ودون إقليمية، مثل مؤتمر القمة الثالث المشترك بين أفريقيا وأمريكا الجنوبية (مالابو، ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٣)، والتحالف البوليفاري لشعوب أمريكا اللاتينية (كاراكاس، ١٠ آذار/مارس ٢٠١٣)، والجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية (أنتيغوا، غواتيمالا، ٤ إلى ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٣)، والسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي (مونتفيديو، ١١ و ١٢ تموز/يوليه ٢٠١٣)، واتحاد أمم أمريكا الجنوبية (باراماريبو، ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٣)، ومجموعة الـ ٧٧ والصين (نيويورك، ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣)، ومؤتمر القمة الأيبيرية – الأمريكية الثالث والعشرين لرؤساء الدول والحكومات (مدينة بنما، ١٨ و ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣)، ومنظمة أمريكا اللاتينية لشؤون الطاقة (بونتا كانا، الجمهورية الدومينيكية، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣) ومؤتمر القمة الثاني لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (هافانا، ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤). ورفضت أغلب هذه المنظمات الأنشطة الهيدروكربونية والأنشطة التي لها صلة بالأغراض العسكرية التي تضطلع بها المملكة المتحدة، بينما طلبت أيضا بعض المنظمات الأخرى، بما فيها مؤتمر القمة الأيبيرية – الأمريكية وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، واتحاد أمم أمريكا الجنوبية إلى الأمين العام أن يبذل مجددا مساعيه الحميدة بشأن المسألة وأن يبقيها على علم.

٣٤ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، وإذ لاحظ رؤساء دول وحكومات جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أنه في ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٣، اجتمع الرؤساء المؤقتون لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، واتحاد أمم أمريكا الجنوبية، إلى جانب وزير الخارجية وشؤون العبادة في الأرجنتين، مع رئيس اللجنة الخاصة والأمين العام ليؤكدوا من جديد الاهتمام الإقليمي باستئناف المفاوضات بين الأرجنتين والمملكة المتحدة بشأن نزاع السيادة، أعرب رؤساء الدول والحكومات عن دعمهم لمهمة المساعي الحميدة التي يضطلع بها الأمين العام، بما في ذلك موافاتهم بالمعلومات بشأن التقدم المحرز.

٣٥ - وقدم الأمين العام، من جانبه، في عام ٢٠١٣ معلومات شفوية بشأن المسألة، بما في ذلك أثناء الاجتماعات الثنائية التي عُقدت في سياق الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة.

٣٦ - والمملكة المتحدة ليست عضوا في المنظمات المذكورة آنفا و لم تكن ممثلة في أي من الاجتماعات المذكورة أعلاه، باستثناء اجتماع منظمة الدول الأمريكية الذي تُشارك فيه بصفة مراقب. وردت المملكة المتحدة على الأرجنتين، ممارسة لحقها في الرد، في اجتماع الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية لعام ٢٠١٣، وكررت الإعراب عن رأيها فيما يتعلق بحق سكان الجزر في تقرير المصير وأهمية اعتراف المجتمع الدولي بنتائج استفتاء آذار/مارس ٢٠١٣. وإضافة إلى ذلك، واصلت المملكة المتحدة رفض أي إيماء إلى أن التنقيب عن الهيدروكربون يُعتبر إجراءً أحاديا من جانبها وأنه يُضطلع به مخالفة لقرار الجمعية العامة ٤٩/٣١، وأيدت حق سكان الجزر في تنمية اقتصادهم ومستقبلهم، بما في ذلك قرارهم استغلال مواردهم الطبيعية، ورفضت أي إيماء إلى أنه يجري تعزيز الأصول العسكرية في جنوب المحيط الأطلسي أو أنها تقوم بعسكرة المنطقة كما يُزعم.

تاسعا - وضع الإقليم في المستقبل

ألف - موقف الدولة القائمة بالإدارة

٣٧ - كرر رئيس وزراء المملكة المتحدة، ديفيد كاميرون، في بيان أدلى به في ١٢ آذار/مارس ٢٠١٣، مشيرا إلى الاستفتاء المذكور آنفا لسكان الجزر، تأكيد التزام المملكة المتحدة بدعم ومساندة حق سكان الجزر في تقرير المصير. وقال إنه يرى أن سكان جزر فوكلاند قد تكلموا بوضوح عن مستقبلهم: فهم يريدون أن يظلوا بريطانيين، وينبغي للجميع، بما في ذلك الأرجنتين، احترام هذا الرأي. وفي بيان آخر، قال ويليام هيج، وزير الخارجية، إنه يرحب بنتيجة الاستفتاء التي تُظهر بوضوح أكبر من أي وقت مضى رغبة سكان جزر فوكلاند في بقاء الإقليم كأحد أقاليم ما وراء البحار التابعة للمملكة المتحدة. وأشار إلى أن

المملكة المتحدة كان موقفها واضحا دائما وهو أنها تؤمن بحق سكان الجزر في تقرير مستقبلهم والمسار الذي يرغبون في اتخاذه. ومن المستصوب تماما في القرن الحادي والعشرين أن يُحترم هذا الحق. وقال وزير الخارجية إنه ينبغي لجميع البلدان أن تقبل نتائج الاستفتاء وأن تقدم الدعم لسكان جزر فوكلاند وهم يواصلون تنمية وطنهم واقتصادهم.

٣٨ - وإضافة إلى ذلك، أكد رئيس مجلس الوزراء، في رسالة إلى سكان الجزر بُثت في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، التأكيد على أن حكومة المملكة المتحدة ستواصل دعم حكومة جزر فوكلاند في التصدي لحملة حكومة الأرجنتين للمطالبة بموارد الجزر وتدمير اقتصادها.

٣٩ - وممارسة لحق الرد على الملاحظات التي أبدتها رئيسة الأرجنتين في مجلس الأمن في ٦ آب/أغسطس ٢٠١٣، وفي الجمعية العامة في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، قال الممثل الدائم للمملكة المتحدة، في جملة أمور، إن حكومة بلده تُولي أهمية كبيرة لمبدأ تقرير المصير على النحو المبين في المادة ١ (٢) من الميثاق، والمادة ١ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ورفض ادعاءات الأرجنتين بأن المملكة المتحدة تقوم بعسكرة جنوب المحيط الأطلسي، وأكد التزام المملكة المتحدة بواجباتها بموجب معاهدة تلاتيلولكو (انظر A/67/865). وقال إن الدولة القائمة بالإدارة ترى أنه لا يمكن أن تكون هناك مفاوضات بشأن السيادة على الجزر إلا إذا رغب سكان الجزر في ذلك وحين يبدون تلك الرغبة.

باء - موقف حكومة الأرجنتين

٤٠ - وأشارت رئيسة الأرجنتين، كريستينا فيرنانديس دي كيرشنر، بصفتها الوطنية كممثلة للأرجنتين، إلى مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)، وذلك أثناء رئاستها لاجتماع لمجلس الأمن في ٦ آب/أغسطس ٢٠١٣ خلال مناقشة رفيعة المستوى مفتوحة بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلام والأمن الدوليين.

٤١ - وذكرت السيدة فيرنانديس دي كيرشنر أنه كان هناك صراع بسبب عدم احترام قرار صادر عن الأمم المتحدة بشأن ضرورة أن يشرع بلدها والمملكة المتحدة في إجراء محادثات ومفاوضات في سياق ما قررته الأمم المتحدة في قرارها ٢٠٦٥ (د-٢٠)، الذي اتخذ في عام ١٩٦٥، بشأن السيادة على جزر مالفيناس. وقالت إنها ترى أن هذا ليس وضعا لتغليب الأهواء ولا للقول مرة أخرى ''إننا على حق''. فالأرجنتين تقول ببساطة إنها ترغب في تنفيذ قرار الأمم المتحدة، وأنه يتعين على البلدين الجلوس معا لمناقشة هذه المسألة المختلف عليها والمثيرة للجدل. وقالت إنها ترى أن هناك طريقة للشروع في حل تلك الصراعات.

٤٢ - واستطردت المتكلمة قائلة إنه قد أشير إلى وجود آراء متباينة بشأن هذه المسألة. ومن الممكن وجود تلك الآراء بشأن المسائل التي لم تحلها الأمم المتحدة. بيد أنه عندما تتخذ المنظمة، التي انضممنا جميعا إليها والتزمنا جميعا باحترام قراراتها، قرارا في الجمعية العامة - التي هي أعلى هيئات المنظمة - لا يُصبح الأمر مسألة وجود آراء متباينة، بل الأمر يتعلق بقرار للأمم المتحدة وبما إذا كنا على استعداد للامتثال لالتزاماتنا كأعضاء (انظر S/PV.7015).

٤٣ - وإضافة إلى ذلك، وكما ورد في الوثائق الرسمية للدورة الثامنة والستين للجمعية العامة، ألقت رئيسة الأرجنتين خطابا أمام المنتدى في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، فذكرت، في جملة أمور، أن الأرجنتين تنتظر منذ عام ١٩٦٥، عندما طلبت الجلسة العامة والعديد من قرارات الجمعية واللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار من الأرجنتين والمملكة المتحدة الجلوس إلى مائدة الحوار. وتابعت الرئيسة قائلة إنه كان هناك نزاع على مسألة السيادة على جزر مالفيناس، لكن المملكة المتحدة لم تكترث لذلك، في حين قامت بعسكرة منطقة جنوب المحيط الأطلسي وإرسال الغواصات النووية إلى هناك (انظر A/68/PV.7).

٤٤ - وترد معلومات إضافية عن موقف حكومة الأرجنتين في الفرع عاشرا - ألف أدناه.

عاشرا - نظر الأمم المتحدة في المسألة

ألف - اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

٤٥ - نظرت اللجنة الخاصة في مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس) في جلستيها الثامنة والتاسعة، يومي ٢٠ و ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٣، على النحو الوارد في الوثيقتين A/AC.109/2013/SR.8 و 9. وفي جلستها الثامنة، قررت اللجنة الخاصة الموافقة على طلبات وفود كل من الأرجنتين، وأسبانيا، والإمارات العربية المتحدة، وأنغولا، وأوروغواي، والبرازيل، وبيرو، وتركيا، والجمهورية الدومينيكية، والسلفادور، وغانا، وغواتيمالا، وقبرص، وكوستاريكا، وكولومبيا، والمكسيك، وموريتانيا، وناميبيا للمشاركة في نظر اللجنة في هذا البند.

٤٦ - وفي الجلسة ذاتها، وأثناء الاستماع إلى مقدمي الالتماسات، وتمشيا مع الممارسة المتبعة، استمعت اللجنة الخاصة إلى بيانات أدلى بها كل من شارون هالفورد ومايك سمرز من الجمعية التشريعية لجزر فوكلاند (مالفيناس)، وكذلك من إليخاندرو بيتس وماريا أنجيليكا ديل كارمن فيرنت (انظر A/AC.109/2013/SR.8).

٤٧ - وإضافة إلى ذلك، ففي الجلسة الثامنة، تكلم ممثل شيلي، وذلك أيضا باسم بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وإكوادور، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وكوبا، ونيكاراغوا، فعرض مشروع القرار A/AC.109/2013/L.7، واعتمدته اللجنة الخاصة دون تصويت. وفي هذا القرار، كررت اللجنة الخاصة التأكيد على أن السبيل إلى إنهاء الحالة الاستعمارية الخاصة والمحددة في مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس) هو إيجاد تسوية للنزاع على السيادة عن طريق التفاوض، وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

٤٨ - وأدلى وزير الخارجية وشؤون العبادة في الأرجنتين، هيكتور ماركوس تيمرمان، ببيان في جلسة اللجنة الخاصة ذاتها، في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣. وذكر، في جملة أمور، أنه في ٣ كانون الثاني/يناير ١٨٣٣ طردت قوة بحرية بريطانية السلطات الشرعية للأرجنتين والسكان من الجزر وأن النزاع الاستعماري ظل دون حل، مما فيه مساس بالسلامة الإقليمية للأرجنتين. واستطرد السيد تيمرمان قائلا إن الحكومة البريطانية، في مسعى منها لتبرير وجودها العسكري في جنوب المحيط الأطلسي واستلابها غير المشروع للموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة، مخالفة لأحكام القرار ٣١/٤٩، واصلت الاحتجاج زورا بمبدأ تقرير المصير ورفض الدخول في حوار. وأعرب عن الرأي القائل بأن الأمم المتحدة تؤكد من جديد دائما أن مبدأ تقرير المصير لا ينطبق على المسألة حيث أنه لا يتعلق بشعب يرزح تحت نير القهر الأجنبي. فالمسألة بالأحرى هي مسألة ”حالة استعمارية خاصة ومحددة“ نظرا للنزاع على السيادة بين الأرجنتين والمملكة المتحدة. وأضاف وزير الخارجية وشؤون العبادة قائلا إن الحكومة البريطانية أجرت ما يُسمى باستفتاء تقرير المصير وصوت فيه قرابة ٥٠٠ ١ مواطن بريطاني مقيم في جزر مالفيناس كما هو متوقع لصالح الإبقاء على الوضع الاستعماري، وأكد على أن تلك المبادرة لم تدع إليها الأمم المتحدة أو توافق عليها، وأن أياً من الدول لم ترسل مراقبين رسميين، على الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلها الدبلوماسيون البريطانيون.

٤٩ - وتابع وزير الخارجية وشؤون العبادة قائلا إن كثيرا من أعضاء المجتمع الدولي يدعمون حقوق الأرجنتين في السيادة على جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها. فبالإضافة إلى المنظمات الإقليمية مثل منظمة الدول الأمريكية، وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واتحاد أمم أمريكا الجنوبية، والسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، أعربت الدول الأفريقية عن تأييدها في إعلان مالابو، الذي اعتمد في شباط/فبراير ٢٠١٣ في مؤتمر القمة الثالث المشترك بين أفريقيا وأمريكا الجنوبية. وفضلا عن ذلك، دعت الدول التي حضرت الاجتماع الوزاري السابع لمنطقة السلام والتعاون في جنوب المحيط الأطلسي، المعقود في مونتفيديو في كانون

الثاني/يناير ٢٠١٣، إلى استئناف المفاوضات الثنائية، كما دعا إلى ذلك مؤتمر القمة الثالث لبلدان أمريكا الجنوبية والبلدان العربية، المعقود في ليما في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢.

٥٠ - واختتم وزير الخارجية وشؤون العبادة كلامه بأن كرر العرض الذي قدمته الرئيسة فيرناندیس دي كيرشنر لاستئناف الحوار مع وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية وشؤون الكمنولث دون شروط مسبقة أو مطالب، وطلب من اللجنة الخاصة أن تطلب إلى الأمين العام، في إطار مهمة المساعي الحميدة التي عهدت بها إليه الجمعية العامة، أن يحث سلطات المملكة المتحدة على استئناف المفاوضات الثنائية.

٥١ - وفي الجلسة الثامنة للجنة الخاصة، أدلى ببيانات أيضا بشأن مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس) كل من ممثلي كوبا (باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي)، والجمهورية العربية السورية، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وإكوادور، وبوليفيا (دولة -المتعددة القوميات)، ونيكاراغوا، والصين، والاتحاد الروسي، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسيراليون، وبيرو (باسم اتحاد أمم أمريكا الجنوبية) وغواتيمالا، وكوستاريكا، والبرازيل. وأدلى ببيان كذلك وزير الخارجية وشؤون العبادة في الأرجنتين. وفي الجلسة التاسعة المعقودة في ٢١ حزيران/يونيه، أدلى ببيان بشأن المسألة ذاتها كل من ممثلي أوروغواي (باسم الدول الأعضاء في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي)، والمكسيك، والسلفادور، وكولومبيا، وأنغولا، وبابوا غينيا الجديدة.

٥٢ - وفي ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، اجتمع رئيس اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار، دييغو موريخون بازمينيو، وأعضاء مكتب اللجنة مع الأمين العام. ووفقا للبيان الرسمي الصادر عن الاجتماع، أشار الأمين العام، ضمن مسائل أخرى، إلى الأهمية التي توليها اللجنة الخاصة إلى مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)، وكرر القول في هذا الصدد بأنه على استعداد للقيام بمساعيه الحميدة إذا ما رغب الطرفان في ذلك.

باء - لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

٥٣ - في ٧ و ١٠ و ١١ و ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، وأثناء مناقشة مسائل إنهاء الاستعمار في لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) في الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة، تناولت مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس) وفود كل من الأرجنتين، وإكوادور، وأوروغواي، والبرازيل، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وبيرو، وشيلي، وغواتيمالا، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وكوبا، وكوستاريكا، والمكسيك، والمملكة المتحدة، ونيكاراغوا، وهندوراس، وذلك على النحو الوارد في الوثائق A/C.4/68/SR.3 و 6 إلى 8.

٥٤ - وفي ٧ تشرين الأول/أكتوبر، تكلم ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية باسم الدول الأعضاء في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والدول المنتسبة إليها، وهي إكوادور، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وبيرو، وشيلي، وكولومبيا فقال، ضمن جملة أمور، إن الوقت الراهن وقت مناسب بشكل خاص لمضاعفة الجهود الدولية من أجل إنهاء الاستعمار، تمشيا مع إعلان العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار. وفي البلاغ المشترك الصادر عن الدول الأطراف في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والدول المنتسبة إليها، المعتمد في ١٢ تموز/يوليه ٢٠١٣، أكد رؤساء الدول والحكومات من جديد، في جملة أمور، أحكام إعلان مالفيناس الصادر في ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٦، وأحكام إعلان مندوسا الصادر في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٢ بشأن ''الحالة الاستعمارية الخاصة والمحددة'' لجزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها، ودعوا إلى استئناف المفاوضات بين الأرجنتين والمملكة المتحدة.

٥٥ - وذكر ممثل كوبا، متكلما باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، في جملة أمور، أنه في بلاغ خاص في عام ٢٠١٢ A/67/727(، المرفق)، اعتمد في مؤتمر القمة الأول لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، أكد رؤساء دول وحكومات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من جديد، في جملة أمور، دعمهم للحقوق الشرعية لجمهورية الأرجنتين في النزاع بشأن جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها، ودعوا إلى استئناف المفاوضات بين الأرجنتين والمملكة المتحدة. وكرروا التأكيد على أهمية الامتثال لقرار الجمعية العامة ٤٩/٣١، وطلبوا إلى الأمين العام أن يقدم معلومات مستكملة عن التقدم المحرز في اضطلاعه بمهمة المساعي الحميدة.

٥٦ - وفي الجلسة ذاتها، ذكر نائب الممثل الدائم للأرجنتين، في جملة أمور، أن قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) يُبيِّن بوضوح أن هناك أكثر من شكل من أشكال الاستعمار، وأرسى مبدأين لتناول الحالات المختلفة، وهما: حق تقرير المصير والسلامة الإقليمية. وتابع المتكلم قائلا، في جملة أمور، إن النزاع على جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها اعتُرف به في قرارات متتابعة للجمعية العامة واللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار بوصفه ''حالة استعمارية خاصة ومحددة''، ويجب على الطرفين المعنيين وحدهما، وهما الأرجنتين والمملكة المتحدة، حله عن طريق المفاوضات آخذين في الاعتبار مصالح سكان الجزر.

٥٧ - واستطرد قائلا إن أي محاولة للسماح للسكان البريطانيين المقيمين على الجزر بالتحكيم في نزاعٍ بلدهم طرف فيه يُخل بحق الشعوب في تقرير المصير، بالنظر إلى أن هذه الحالة لا تشمل شعبا تخضعه أو تسيطر عليه أو تستغله دولة استعمارية. وتابع المتكلم قائلا إنه بناء على ذلك، فإن ''الاستفتاء'' غير المشروع الذي اعترفت به المملكة المتحدة من جانب واحد في آذار/مارس ٢٠١٣ لا يُغير بأي حال من جوهر المسألة ولا يؤثر على حقوق الأرجنتين التي لا يمكن إنكارها في السيادة.

٥٨ - إضافة إلى ذلك، ذكر المتكلم أن المملكة المتحدة تضطلع بشكل غير مشروع بأنشطة من جانب واحد تشمل التنقيب عن الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة واستغلالها في المنطقة المتنازع عليها، انتهاكا لقرار الجمعية العامة ٣١/٤٩، وتُجري تدريبات عسكرية بما في ذلك إطلاق القذائف، مما يتنافى مع معايير السلامة البحرية للمنظمة البحرية الدولية والسياسة الإقليمية المتمثلة في السعي دوما إلى إيجاد تسوية سلمية للنزاع. وذكر المتكلم بالتفصيل أن ثمة مناطق أخرى أيضا أعربت عن موقفها الداعم لموقف الأرجنتين. واختتم نائب الممثل الدائم كلامه بأن أكد من جديد التزام الأرجنتين بحل نزاع السيادة عن طريق الحوار، بصورة ديمقراطية، وعملا بأحكام قرارات الأمم المتحدة (انظر A/C.4/68/SR.3).

٥٩ - وفي ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، تكلمت ممثلة سورينام باسم اتحاد أمم أمريكا الجنوبية، فقالت إن الوجود العسكري للمملكة المتحدة وما تقوم به من تدريبات في جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها، وكذلك سائر الأنشطة التي تقوم بها من جانب واحد، بما في ذلك التنقيب عن الموارد الطبيعية للأرجنتين واستغلالها انتهاكا للقرار ٣١/٤٩ تُعد مخالفة لسياسة التسوية السلمية التي يتبعها اتحاد أمم أمريكا الجنوبية. واستطردت قائلة إن الاستفتاء غير القانوني الذي أجرته المملكة المتحدة في جزر مالفيناس في آذار/مارس ٢٠١٣ لا يُغير بأي حال جوهر المسألة، ولا تُنهي نتيجته النزاع على السيادة. واختتمت المتكلمة قائلة إن الجمعية العامة رفضت في عام ١٩٨٥ بأغلبية كبيرة إدراج مبدأ حق تقرير المصير في القرار الذي اتخذته بشأن مسألة جزر مالفيناس (انظر A/C.4/68/SR.6).

٦٠ - وذكر ممثل المملكة المتحدة، من جانبه، في جملة أمور، في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ أن علاقة الحكومة البريطانية بأقاليم ما وراء البحار، بما فيها جزر فوكلاند، هي علاقة حديثة قائمة على الشراكة والقيم المشتركة وحق شعب كل إقليم في تقرير ما إذا كان يبقى مرتبطا بالمملكة المتحدة. وإذا ما اختار إقليم أن يظل بريطانيا، فستبقي المملكة المتحدة على علاقاتها الخاصة به وتعمقها.

٦١ - واسترسل المتكلم قائلا إن حكومته تعمل عن كثب مع أقاليم ما وراء البحار التابعة لها على زيادة تنمية شراكاتها معها. وقد أنشأت، منذ نشر ورقة سياسات بعنوان ”أقاليم ما وراء البحار: الأمن والنجاح والاستدامة“ مجلسا وزاريا مشتركا لأقاليم ما وراء البحار يضم زعماء الأقاليم ويجتمع سنويا لاستعراض وتنفيذ الاستراتيجية والالتزامات المتضمنة في الكتاب الأبيض. وأصدر المجلس الوزاري المشترك الأول المعقود في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ بلاغا مفصَّلا أوضحت فيه المملكة المتحدة والأقاليم التابعة لها طبيعة العلاقة بينها وأعربت عن رأيها الذي مفاده أنه ينبغي للجمعية العامة أن ترفع الأقاليم التي ترغب في الإبقاء على ارتباطها بالمملكة المتحدة من قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وأضاف المتكلم أن المملكة المتحدة تُرحب بالاستفتاء الذي عُقد في جزر فوكلاند في آذار/مارس ٢٠١٣، الذي صوت فيه ٩٩,٨ في المائة من السكان بالموافقة على بقاء إقليمهم كأحد أقاليم ما وراء البحار البريطانية (انظر A/C.4/68/SR.7).

٦٢ - وفي ممارسة لحق الرد، كرر ممثلا الأرجنتين والمملكة المتحدة عدة مرات بيان موقف حكومتيهما أثناء مداولات اللجنة الرابعة (انظر A/C.4/68/SR.3 و 6 و 8).

جيم - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

٦٣ - قررت الجمعية العامة، في القرار ٣١٦/٥٨ أن تُبقي البند المعنون ”مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)“ مدرجا على جدول الأعمال للنظر فيه عند تلقي إخطار بذلك من إحدى الدول الأعضاء. وحتى تاريخ إصدار ورقة العمل هذه لم تتلق الجمعية العامة أي إخطار من هذا القبيل من أي دولة من الدول الأعضاء.